S/2023/754

الأمم المتحدة

مجلس الأمن

Distr.: General
11 October 2023
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة 11 تشرين الأول/أكتوبر 2023 موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من ممثلي ألمانيا وأيرلندا وبلجيكا والدانمرك والسويد وسويسرا وشيلي وفنلندا وكوستاريكا وليختنشتاين والنرويج والنمسا ومملكة هولندا لدى الأمم المتحدة

نحن، ممثلي ألمانيا وأيرلندا وبلجيكا والدانمرك والسويد وسويسرا وشيلي وفنلندا وكوستاريكا وليختنشتاين والنرويج والنمسا ومملكة هولندا لدى الأمم المتحدة، بصفتنا مجموعة الدول المتفقة في الرأي بشأن الجزاءات المحددة الأهداف، نوجّه إلى مجلس الأمن هذه الرسالة فيما يتعلق بنظام الجزاءات المفروضة على هايتي بموجب القرار 2653 (2022). وفي ضوء اقتراب موعد تجديد ذلك النظام، نود أن نوجه الانتباه إلى ضرورة تحسين مراعاة الأصول القانونية الواجبة.

إن الجزاءات المحددة الأهداف أداة هامة للتصدي للأخطار التي تتهدد السلام والأمن الدوليين. وتلتزم المجموعة التزاما قويا بالتنفيذ الفعال لجزاءات مجلس الأمن وتعتقد أن من الضروري مواصلة تحسين معايير مراعاة الأصول القانونية الواجبة من أجل ضمان فعالية تلك الجزاءات.

ونشير إلى رسائل مجموعة الدول المتفقة في الرأي بشأن الجزاءات المحددة الأهداف المؤرخة 29 حزيران/يونيه 2023 (S/2023/486) و 7 تشرين الأول/أكتوبر 2022 (S/2022/746) و 7 كانون الأول/ديسمبر 2021 (S/2021/1020) و 11 حزيران/يونيه 2021 (S/2021/567) والرسائل السابقة بشأن هذه المسألة، فضلا عن البيان الأخير[1] الذي أدلت به المجموعة في المناقشة المفتوحة بشأن أساليب العمل التي عُقدت في 5 أيلول/سبتمبر.

وترحب المجموعة باعتراف مجلس الأمن بالحاجة إلى كفالة وجود إجراءات عادلة وواضحة تُرفع بموجبها من قائمة الجزاءات أسماء الأفراد والجماعات والمؤسسات والكيانات المدرجة عملا بالقرار 2653 (2022)، وبإعرابه عن نيته النظرَ في الإذن لأمين المظالم بتلقي طلبات رفع الأسماء من القائمة.

ونحث مجلس الأمن على توسيع ولاية أمين المظالم لتشمل نظام الجزاءات المفروضة على هايتي لضمان إجراءات أعدل وأوضح بغية حماية الأصول القانونية الواجبة. وتعتقد المجموعة اعتقادا راسخا أن المجلس إذا ترجم نيته إلى عمل، فإنه سيعزز مصداقيته كما سيعزز المساءلة واحترام الحقوق الأساسية

(1) انظر https://press.un.org/en/2023/sc15401.doc.htm.

في تنفيذ تدابير الجزاءات. وبِذا سيعزِّز مشروعية نظام الجزاءات، وهو أمر حاسم لضمان أدائه وظائفَه على نحو فعال وقدرة الدول الأعضاء على تنفيذ الجزاءات.

وسوف يساورنا القلق إن قرر مجلس الأمن تجديد نظام الجزاءات المفروضة على هايتي أو إدراج أسماء جديدة لأفراد أو كيانات في قائمة الجزاءات المقررة في إطاره دون أن يعالج الشواغل المتعلقة بمراعاة الأصول القانونية الواجبة وذلك بتوسيع ولاية أمين المظالم لتشمل هذا النظام. وبناء على ذلك، تتوقع المجموعة النظر بعناية في هذه المسألة الحاسمة وإجراء مداولات جادة بشأنها.

ونرجو بامتنان تعميم هذه الرسالة باعتبارها وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) آنتي **ليندرتس**
الممثلة الدائمة لألمانيا لدى الأمم المتحدة

(توقيع) فيرغل **مايتن**
الممثل الدائم لأيرلندا لدى الأمم المتحدة

(توقيع) فيليب **كريديلكا**
الممثل الدائم لبلجيكا لدى الأمم المتحدة

(توقيع) كريستينا ماركوس **لاسن**
الممثلة الدائمة للدانمرك لدى الأمم المتحدة

(توقيع) أندرياس فون **أويكسكول**
نائب الممثل الدائم للسويد لدى الأمم المتحدة
القائم بالأعمال بالنيابة

(توقيع) باسكال **بيريسفيل**
الممثلة الدائمة لسويسرا لدى الأمم المتحدة

(توقيع) باولا **نارفييز أوغيدا**
الممثلة الدائمة لشيلي لدى الأمم المتحدة

(توقيع) إيلينا **كالكو**
الممثلة الدائمة لفنلندا لدى الأمم المتحدة

(توقيع) ماريتسا **تشان فالفيردي**
الممثلة الدائمة لكوستاريكا لدى الأمم المتحدة

(توقيع) كريستيان **فينافيزر**
الممثل الدائم لإمارة ليختنشتاين لدى الأمم المتحدة

(توقيع) ميريتي فييلد **براتستد**
الممثلة الدائمة للنرويج لدى الأمم المتحدة

(توقيع) ألكسندر **مارشيك**
الممثل الدائم للنمسا لدى الأمم المتحدة

(توقيع) يوكا **برانت**
الممثلة الدائمة لمملكة هولندا لدى الأمم المتحدة